Maak
معـاك

ورقة بحثية

سجين ام عشرة تلاميذ ؟
رؤية جمعية "معاك" لتونس خضراء و آمنة

(من انتاج مركز سقراط للدراسات حول العدالة -
قسم الدراسات الداخلي صلب جمعية معاك)

Maak معـاك
13 Rue Abou Baker Essedik, Belvedere, 1002
Phone : (+216) 31 216 607
Matricule Fiscale : 1701627P/P/N/0000
Contact@maak.tn
www.maak.tn

موجز المحتوى

- **عقاب دون سبل اصلاح: العبء الاجتماعي والأمني والاقتصادي للإسراف في توظيف عقوبة سلب الحرية (السجن) :** أن كل سجين واحد يُعادل عشرة (10) مقاعد فارغة في قسم للتعليم الأساسي. في ضوء الأرقام المتعلقة باكتظاظ السجون و ارتفاع نسبة العود يصبح واضحًا العبء الاجتماعي والأمني والاقتصادي السنوي الثقيل الذي يفرضه النهج العقابي الحالي على تونس.

- **من البحث إلى التطبيق: ولادة بروتوكول "معاك" لإعادة الإدماج:** يتميز هذا البروتوكول باعتماده على أدوات تدخّل مبنية على أسس علمية مُصممة بعناية لتقديم الدعم المُنظم والدقيق لأولئك الذين خاضوا تجربة الحياة السجنية، كل ذلك بهدف ضمان إعادة اندماج اجتماعي ومهني ناجح و الحد من ظاهرة العود في تونس.

- **الطريق إلى الأمام: إعادة تصوّر منظومة العدالة في تونس:** تواجه العدالة في تونس تحديات هامة تتعلق بطول آجال التقاضي، و الإسراف في الإيقاف ، و ارتفاع نسبة العود ، و اكتظاظ السجون ، مما يؤكد أن مؤسسات العدالة ، قضاءا و إنفاذا ، في حاجة ماسة لإعادة تصوّر.

- **العقوبات البديلة الموجهة نحو التنمية البيئية:** تقترح جمعية "معاك" إنشاء برنامج وطني للعقوبات البديلة يشمل مشاريع تخدم المصلحة العامة البيئية الموجهة نحو الحفاظ على البيئة في تونس من خلال تنظيف الشوارع والشواطئ والحدائق العامة، زراعة الأشجار، وصيانة البنية التحتية الهيدروليكية مثل السدود والقنوات المائية، على سبيل الذكر لا الحصر، وذلك كله تحت رقابة وتنسيق المؤسسات الحكومية المختصة.

اهم التوصيات

- نشدد على ضرورة توظيف العقوبات غير السالبة للحرية ("العقوبات البديلة") بشكل أوسع من خلال تطوير برنامج وطني جديد يتمحور حول العقوبات البديلة التي تُركز على المحافظة على البيئة وتوجيه الموارد المالية نحو الاستثمار في المؤسسات التربوية العمومية بدلا عن هدرها وراء القضبان.

- نوصي بإعداد مجلة جزائية مُحدّثة، تُرتكز على استراتيجية جزائية مدروسة، تجمع بين الاعتماد أقل على العقوبات السالبة للحرية و وتوظيف أوسع للعقوبات غير السالبة للحرية. هذا التوازن يسهم، بلا شك، في الحد من الجريمة والوقاية منها بفعالية أكبر على الساحة التونسية.

عقاب دون سبل اصلاح: العبء الاجتماعي والأمني والاقتصادي

في مقهى صغير بباجة، شارك "سامي" (تم تغيير الاسم حفاظًا على الخصوصية) قصته، وهي قصة للأسف شائعة. بعد خلاص دينه تجاه المجتمع و انقضاء عقوبته السجنية، ما زال يشعر بثقل الحكم المجتمعي الساحق، حتى بعد مرور سنة على إطلاق سراحه. في عينه دمعة تتوسل لفرصة ثانية، ولكن المجتمع لن يكون مستعدًا لمنحه هذه الفرصة.

بالرغم من شعوره بالعزلة المجتمعية القاهرة التي ترافق معظم من خرجوا من السجون، لم يستسلم "سامي" لليأس. بدلاً من ذلك، قرر البحث بإصرار عن فرصة جديدة لبناء حياته. في سعيه هذا، وجد الدعم من جمعية "معاك". هذه الجمعية، غير حكومية تونسية، تعمل على الحد من الجريمة والوقاية منها. من أحد أبرز أهدافها هو المساهمة في كسر دورة العود للجريمة، التحدي الرئيسي الذي يواجه لا فقط اصحاب التجربة السجنية بل يمثل عبئًا اجتماعيا وأمنيا و اقتصاديًا على الدولة.

وإذا أردنا النظر بعمق في هذه المشكلة من خلال الأرقام، نجد أن تونس تستقبل حوالي 23,000 سجين سنويا. ومع نسبة عود تقدر بـ 40٪[1]، نتوقع أن نرى الكثير منهم وراء القضبان مجددًا، على الأقل مرة. وعندما نأخذ في الاعتبار أن تكلفة السجين الواحد لمدة سنة تقدر بحوالي 15,000 دينار[2]، ما يعادل تكلفة تعليم عشرة (10) تلاميذ في المدرسة الابتدائية، يصبح واضحًا العبء الكبير الذي تفرضه ظاهرة العود على ميزانية الدولة سنويا.

بصرف النظر عن الجانب الاقتصادي، فإن التكلفة المجتمعية والأمنية لظاهرة العودة للجريمة - من الأسر المفككة، والإمكانيات البشرية المهدورة، و تفشي الجريمة - لا يمكن حسابها.

لمعرفة واقع العود إلى السجون والتوصل إلى حلول فعالة، أطلقت جمعية "معاك" دراسة استكشافية في فيفري 2022 بعنوان "عقاب دون سبل اصلاح". تناولت هذه الدراسة تجارب 41 فردًا خاضوا التجربة السجنية من خلال 10 جلسات حوارية في سبع ولايات تونسية.

تؤكد قصص المشاركين في الدراسة - خاصةً في ضوء الإحصاءات المتوفرة - على وجود مشكلة حقيقية: لا تترك عقبات اعادة الاندماج في المجتمع بعد السجن أي خيار لعدد هام من من عاشوا تجربة السجن سوى **الاضطرار لممارسة أنشطة إجرامية لإعالة أنفسهم وأسرهم ماديا، والاختلاط بآخرين ذوي سوابق عدلية مثلهم سعيا إلى إيجاد الشعور بالانتماء والقبول الاجتماعي**.

---

[1] بيانات تلقتها "معاك" من وزارة العدل عن طريق مطالب النفاذ إلى المعلومة

[2] ملاحظة: رغم أن السجين يُكلف الدولة التونسية حوالي 50 ديناراً يومياً، مما يعادل حوالي 18,250 ديناراً تونسياً سنوياً، استخدمنا القيمة المقربة والبالغة 15,000 دينار في نص المقال لجعل الأرقام والمقارنة أكثر وضوحًا وبساطة. (المصدر هنا).

من البحث إلى التطبيق: ولادة بروتوكول "معاك" لإعادة الإدماج

استنادًا إلى نتائج الدراسة وتقييمٍ دقيق للعقبات التي تواجه الأشخاص الذين خاضوا تجربة السجن، كرست جمعية "معاك" جهودها لتطوير بروتوكول عمل ودعم يستند إلى أسس علمية مُدعومة بالتجارب الميدانية، كل ذلك للمساهمة في ضمان إعادة الاندماج الناجحة لكل من زلت بهم القدم.

وبعد مضي أكثر من سنة من الجهد المتواصل، أطلق مركز سقراط للدراسات حول العدالة، قسم الدراسات الداخلي لجمعية "معاك"، بروتوكول "معاك" للاندماج الاجتماعي والمهني في تونس.

يتميز هذا البروتوكول بتوظيف أدوات تدخّل ترتكز على أسس علمية طورت خصيصا للغرض بعد الاستناد على التجارب المقارنة الدولية و الاستئناس بالخبراء التونسية من إطارات عليا في إدارة التونسية والتعاون مع أصحاب التجربة السجنية. بروتوكول "معاك" للإدماج الاجتماعي والمهني ليس مجرد دليل عمل منظم وعلمي فريد من نوعه. بل هو إنه انعكاس التزام جمعية "معاك" بإعادة تعريف معايير النجاح في إعادة الإدماج المهني والاجتماعي في تونس.

جهود جمعية "معك" مثلما هي مهمة، تمثل فقط بداية الطريق للحيلولة دون ظاهرة العود في بلادنا. وبينما نتطلع إلى المستقبل، يجب أن نتذكر دائمًا: إن مساندتنا لأشخاص مثل سامي ليس فقط لإعادة بناء حياته، ولكن للمساهمة في إصلاح أواصر المجتمع، وتعزيز الاستقرار والأمان، وهو ما يمثل في النهاية خطوة هامة نحو تقدم تونس العزيزة.

قصص أشخاص مثل سامي تظهر لنا أهمية تطوير نهج شامل وفعّال للحد من ظاهرة العودة إلى السجون وضمان إعادة اندماج ناجحة لكل من زلت بهم القدم و عاشوا تجربة السجن. لسنوات، واجه العديد منهم حواجز عويصة دفعتهم نحو معانقة حياة السجن مرة أخرى.

الطريق إلى الأمام: إعادة تصوّر منظومة العدالة في تونس

تواجه العدالة في تونس تحديات هامة تتعلق بـ طول آجال التقاضي، و الإسراف في الإيقاف ، و ارتفاع نسبة العود ، و اكتظاظ السجون ، مما يعطي انطباع ان مؤسسات العدالة ، قضاءا و إنفاذا ، **في حاجة ماسة لإعادة تصوّر**.

تتميز الترسانة القانونية في تونس بتضخم يحول دون تحقيق دواعي وضعها، المتمثلة في تحقيق العدل والأمن في المجتمع. **إذ تحتفل تونس هذه السنة بالعيد ميلاد ال 110 للمجلة الجزائية.** الضحية؟ المواطن التونسي ، و بالاخص الشباب منه. أما عن الجاني في هذه القضية فهي سياسة جزائية اقل ما يقال فيها :"شرب الدهر عليها و اكل".

منوال العقاب الحالي في تونس ، قانونا و ممارسة ، يتسم بالتشفي دون إدراك جدي لضرورة التأهيل. يتجلى هذا تطبيقا بالإسراف في توظيف عقوبة سلب الحرية (السجن) على مجموعة واسعة من الأفعال التجريمية (التضخم التجريمي) ، بما في ذلك الجرائم المتعلقة باستهلاك المخدرات والجرائم ذات الصبغة التجارية (مثال: الشيك بدون رصيد) وغيرها من الجرائم التي يؤكد خبراء علم الإجرام أن **المقاربة "البوليسو-سجنية" ليست الأنجع في معالجتها** .

في حين أن نسب الاكتظاظ في السجون التونسية تتجاوز طاقة الاستعاب بأضعاف ، وفي حين أن هذا الاكتظاظ يسفر عن تدهور الظروف الصحية والنفسية للمودعين وأعوان السجون على حد سواء، و في حين تواجد انطباع عند عامة الناس أن السجن في تونس أصبح مدرسة لإحتراف الإجرام ، لم ينكف أهل الاختصاص على الدعوة لضرورة توسيع نطاق استخدام التدابير والعقوبات غير السالبة للحرية كبديل يمكن أن تكون أنجع بكثير من السجن في عدد كبير من القضايا.

ورغم أن الإطار القانوني التونسي يتيح الفرصة لتوظيف العقوبات غير السالبة للحرية كبديل[3]، إلا أن التطبيق الفعلي لهذه العقوبات في الواقع يظل محدودًا إلى حدّ الغياب. إلا أنه، و في السنوات الممتدة من 2017 وحتى سنة 2020، **لم يتجاوز المعدل السنوي للأحكام غير السالبة للحرية من كل 10،000 قضية جزائية الأربعة أحكام**[4]

[3] الفصل 5 من المجلة الجزائية التونسية صادرة بالرائد الرسمي عدد 79 المؤرخ في أول أكتوبر 1913 (نقح بالقانون عدد 34 لسنة 1964 المؤرخ في 2 جويلية 1964 وبالقانون عدد 63 لسنة 1966 المؤرخ في 5 جويلية 1966 وبالقانون عدد 23 لسنة 1989 المؤرخ في 27 فيفري 1989 وبالقانون عدد 89 لسنة 1999 المؤرخ في 2 أوت 1999).

[4] بيانات تلقتها "معاك" من وزارة العدل عن طريق مطالب النفاذ إلى المعلومة

العقوبات البديلة الموجهة نحو التنمية البيئية

إذا كان التحدي المُلقى على عاتق منظومة العدالة في تونس يتمثل في إيجاد حلول بديلة للعقوبات السالبة للحرية، فإن التحدي الأكبر والأعظم يكمن في استثمار هذه البدائل في تحقيق مصلحة عامة للمجتمع.

المسألة ليست مجرد تبديل العقوبات السالبة للحرية، بل تحويلها إلى فرصة لتحقيق تغيير حقيقي في مجتمعنا. هنا تأتي مبادرة جمعية "معاك"، التي تتعدى حدود التفكير التقليدي.

تُعاني تونس من مشكلات بيئية ضخمة، من تلوث الشوارع وانخفاض الغطاء النباتي والتصحر، وشح في المياه وما إلى ذلك. فبدلاً من إضاعة الشباب والقوى العاملة في أروقة السجون، لم لا نوجه هذه القوى نحو تحسين البيئة؟

تقترح جمعية "معاك" إنشاء برنامج وطني للعقوبات البديلة الموجهة نحو الحفاظ على البيئة يشمل مشاريع تخدم المصلحة العامة البيئية في تونس من خلال تنظيف الشوارع والشواطئ والحدائق العامة، زراعة الأشجار، وصيانة البنية التحتية الهيدروليكية مثل السدود والقنوات المائية، على سبيل الذكر لا الحصر، وذلك كله تحت رقابة وتنسيق المؤسسات الحكومية المختصة.

بتبني هذه المبادرة، نقترب من أفق واعد يضمن لنا فوائدٍ متعددة تصب في مصلحة المجتمع والبيئة، وهي كالتالي:

1. **الفائدة البيئية:** الأزمة البيئية التي نواجهها ليست مجرد مشكلة تحتاج لحل، بل هي فرصة ذهبية تنتظر الاستغلال. فعندما نربط بين إعادة تأهيل الأشخاص المحكوم عليهم والخدمة البيئية، نكون قد وجدنا حلاً مستدامًا يجمع بين خدمة المجتمع وحماية البيئة.

2. **الفائدة التعليمية:** بدلاً من إلقاء الأموال في أروقة السجون، يُمكن استثمار المبالغ الموفّرة من توظيف أوسع للعقوبات غير السالبة للحرية في دعم برامج تعليمية تهدف للحد من الانقطاع المبكر عن الدراسة وتحسين جودة التعليم للتلاميذ في المدارس الابتدائية. هذا الاستثمار في المؤسسات التربوية العمومية يوفر

أساسًا قويًا للأجيال الجديدة، ويساهم في التوقي من مخاطر الانحراف السلوكي منذ الصغر.

3. **الحد من معدلات العودة للجريمة:** من خلال دمج الأشخاص في أنشطة مجتمعية مثل الخدمة البيئية، نوجههم نحو مسار إيجابي يسهم في إعادة تأهيلهم ويقلل من فرص عودتهم إلى الجريمة. فالعمل المشترك والاندماج في المجتمع يزرع في النفوس قيم التعاون والانتماء، ما يعمل على تقليل فرص الانحراف ويُسهم في بناء مجتمع أكثر أمانًا واستقرارًا.

والجدير بالذكر أن هذا النوع من العقوبات البديلة ليس ابتكارًا جديدًا، فهناك العديد من الدول التي سبقتنا إلى تبني مثل هذه البرامج البيئية.

- **في نيوزيلندا**، يُمكن توجيه المحكوم عليهم للعمل في مشاريع تخدم البيئة كجزء من عقوبات الخدمة المجتمعية.
- **في أستراليا**، يمكن للقضاء توجيه المحكوم عليهم للقيام بأعمال خدمية تتضمن غرس الأشجار أو صيانة الحدائق العامة.
- **كندا** تعتمد البرامج البديلة التي تشمل خدمة المجتمع المرتبطة بالبيئة، حيث قد يُطلب من المحكوم عليهم المشاركة في أنشطة مثل زراعة الأشجار و حماية الحياة البرية.
- **في الولايات المتحدة**، يُمكن توجيه المحكوم عليهم للمشاركة في عقوبات بديلة مرتبطة بالبيئة، مثل تنظيف الشواطئ والحدائق العامة. وفي ولاية كاليفورنيا، يدرب بعض المحكوم عليهم لمكافحة الحرائق البرية والحفاظ على المتنزهات.

يمكن لتونس الاستفادة من هذه التجارب و تكييفها لتناسب الوضع المحلي، بدءًا بمشروع تجريبي في إحدى البلديات، ومن ثم التوسع فيه على الصعيد الوطني إذا أثبت نجاحه.

نحن أمام فرصة ذهبية للانطلاق نحو نظام عقابي أكثر نجاعة وفعالية، يضمن لنا مجتمعًا أكثر أمانًا وبيئة أكثر نظافة بأقل التكاليف.

لذا، من الضروري أن يُدرس هذا الاقتراح بعمق ويتم تطبيقه بشكل فعال، مع توفير كل الدعم والموارد اللازمة لضمان نجاحه. وبتطبيق هذه المبادرة، نكون قد سجلنا فوزًا ثلاثيا: فوزًا على مشاكلنا البيئية، و فوزا في ترشيد نفقات الدولة وفوزًا في إصلاح نظامنا العقابي.

إذا نجح هذا البرنامج في تونس، فقد يصبح نموذجًا رائدًا للمنطقة وربما الأول من نوعه في العالم العربي. وستقوم تونس، مرة أخرى، برسم خطوط الإبداع والتجديد في ميدان العدالة والحفاظ على البيئة، مؤكدةً مكانتها كدولة مُبتكرة وقدوة يُحتذى بها في المنطقة.

التوصيات

!الى رئاسة الجمهورية ووزارة العدل والهيئة العامة للسجون والإصلاح

1. نشدد على ضرورة توظيف العقوبات غير السالبة للحرية ("العقوبات البديلة") بشكل أوسع من خلال تطوير برنامج وطني يتمحور حول العقوبات البديلة التي تُركز على المحافظة على البيئة.

2. نوصي وزارة العدل والهيئة العامة للسجون والإصلاح بالتواصل مع جمعية "معاك" للحصول على بروتوكول "معاك" للاندماج الاجتماعي والمهني. إن هذا البروتوكول الذي تم تطويره بناءً على أسس علمية وتجارب ميدانية يمكن أن يساهم بشكل حاسم في تحقيق إعادة اندماج ناجحة لكل من زلت بهم القدم. نعلم بالدور الحيوي الذي تلعبه الوزارة والهيئة المذكورة في تحسين الظروف داخل السجون وتعزيز إمكانية إعادة الاندماج، ونعتقد أن تعاونا مشتركا بيننا يمكن أن يسهم في تعزيز هذه الجهود وتحقيق الأهداف المنشودة في هذا السياق.

!الى البرلمان التونسي

1. نوصي بإعداد مجلة جزائية مُحدّثة، تُرتكز على استراتيجية جزائية مدروسة، تجمع بين الاعتماد أقل على العقوبات السالبة للحرية و وتوظيف أوسع للعقوبات غير السالبة للحرية. هذا التوازن يسهم، بلا شك، في الحد من الجريمة والوقاية منها بفعالية أكبر على الساحة التونسية.

2. نوصي بإعداد مجلة إجراءات جزائية جديدة متناسقة مع المجلة الجزائية الجديدة.

الارقام و الاحصائيات

- السجين يُكلف الدولة التونسية حوالي 50 دينارا يوميا (المصدر هنا)

ملاحظة: رغم أن السجين يُكلف الدولة التونسية حوالي 50 ديناراً يومياً، مما يعادل حوالي 18,250 ديناراً تونسياً سنوياً، استخدمنا القيمة المقربة والبالغة 15,000 دينار في نص المقال لجعل الأرقام و المقارنة أكثر وضوحًا وبساطة.

- يبلغ متوسط تكلفة سنة من التعليم الابتدائي لكل تلميذ في تونس حوالي 1400 دينار تونسي ، وفقًا للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (المصدر هنا).

- وفقًا لوزارة العدل التونسية، وعبر مطالب نفاذ للمعلومة تقدمت بها جمعية "معاك"، ازداد عدد نزلاء السجون في تونس خلال العقد الماضي، حيث وصلت نسبة الاكتظاظ إلى 180% في عام 2020.

- تتجاوز نسبة الموقوفين في السجون التونسية الـ55% مقابل البقية الذين صدر في شأنهم عقوبة سالبة للحرية (المصدر هنا). وللمقارنة، تُشير الإحصائيات إلى أن نسبة الموقوفين في السجون الجزائرية تقف عند حوالي 19%، في حين تبلغ نسبة الموقوفين في السجون المصرية نحو 33% (المصدر هنا).يومن الجدير بالذكر أن الموقوفين في تونس لا يتمتعون بالأنشطة التأهيل أو أي نوع من أنواع الانشطة داخل السجن.

- وفقًا لوزارة العدل التونسية، وعبر مطالب نفاذ للمعلومة تقدمت بها جمعية "معاك"، تقدر نسبة العود بحوالي 40%. هذا يعني أن من كل 10 أشخاص يدخلون السجن، 4 منهم سيعودون إليه مجددًا.

- وفقًا لوزارة العدل التونسية، واستنادًا إلى مطالب نفاذ للمعلومة التي قدمتها جمعية "معاك"، تُظهر الإحصائيات ارتفاعًا ملحوظًا في نسبة الأحكام السالبة للحرية، حيث تشكل 99.99% من إجمالي الأحكام الجزائية في تونس. وقد أظهرت الإحصائيات أن المعدل السنوي للأحكام غير السالبة للحرية لم يتجاوز الأربعة أحكام من كل 10,000 قضية جزائية خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 وحتى سنة 2020.

المنهجية

تم إعداد هذه الورقة البحثية استنادًا إلى جهد بحثي مكتبي معمق، حيث قامت جمعية "معاك" بتقديم مطالب النفاذ إلى المعلومات من وزارة العدل، بالإضافة إلى استعراض البيانات المفتوحة المتاحة على الإنترنت. ضمّ فريق العمل خبراء متخصصين في علم الجريمة، خبراء قانون، متخصصين في علم النفس، وتم الاستئناس بمشورة كوادر في الإدارة التونسية. تجدر الإشارة إلى أن هذا البحث تم تمويله بالكامل من موارد جمعية "معاك" الخاصة، دون الاعتماد على أي تمويل خارجي.

لأي معلومات إضافية الرجاء التواصل مع:

عبر الايميل

contact@maak.tn

p@maak.tn

أو عبر الهاتف

مصطفى بن الزين 58945626

معلومات حول "جمعية معاك"

مركز سقراط للدراسات حول العدالة هو قسم داخلي صلب جمعية معاك الهدف منه هو القيام بدراسات وبحوث علمية حول الجريمة و العقوبة و العدالة في تونس.

جمعية معاك تهدف للمساهمة في الحد والتوقي من الجريمة عبر اتباع سياسة جزائية مبنية على أسس علمية و تنوير الحوار حول العدالة في تونس.